

الوزراء المتوسطيون يدعمون حقوق المرأة



صورة : الوزراء تطرقوا إلى مسألة النهوض بحقوق النساء في حوض المتوسط خلال اجتماع بمراكش / تصوير عبد الحق سانا / أ ف ب

(...) وطرحَت الوزيرة الإيطالية لتساوي الحظوظ «مارا كرفانيا» رأيا مماثلا موضحة أن النهوض بأوضاع النساء يظل رهين «نفاذهن إلى مراكز القرار على الصعيدين السياسي والاجتماعي على حد سواء».

كما دعا الوزراء المنظمات الخيرية وتنظيمات المجتمع المدني عامة إلى الاضطلاع بدورها في النهوض بحقوق المرأة.

وفي هذا المضمار أكد رئيس منبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي السيد عبد المقصود الراشدي أن «المجتمع المدني مطالب بأن يضطلع بدور هام في مجال إعداد إستراتيجية عامة ترمي إلى إيجاد آليات ملائمة لبلوغ المساواة بين الجنسين وبأن ينظر إلى هذا الأمر باعتباره مسألة تنمية جوهريّة».

وبغرض تعزيز وتنمية دور المرأة في المجتمع، ستسهر هذه المؤسسة على عقد اجتماعات وإطلاق مبادرات وتنظيم لقاءات لتبادل التجارب المحلية. كما ستتمول مشاريع موجهة لحفز التنمية المحلية والتشجيع على رصد تمويلات أكبر من قبل المنظمات الدولية على غرار البنك الدولي.

(...) وأوضحت هالة بسيسو لطوف، وزيرة الأردن للتنمية الاجتماعية مخاطبة نظراءها أن « المؤسسة ستمثل آلية لتنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة».

كما أكد المشاركون ضرورة دعم الفتيات والنساء اللائي يعشن في وضعية فقر ومدهن بإمكانيات الحماية، ومن هناك تعزيز الديمقراطية.

(...) وصرحت الوزيرة المغربية للتنمية الاجتماعية نزهة الصقلي بأن «النساء في الفضاء الأورومتوسطي لازلن يجابهن صعوبات وعوائق كبيرة للتنمّع بكامل حقوقهن» مبيّنة أن هذه «الصعوبات والعوائق تشمل عديد الميادين سيما ميداني العمل والمشاركة في اتخاذ القرار». كما انتقدت السيدة الصقلي الصورة التي تروجها وسائل الإعلام والإنتاج الفني عن المرأة والتي أوضحت أن من شأنها تغذية الصور النمطية والأفكار المسبقة ذات المنحى السلبي.

وقالت فرخندا حسن، الأمينة العامة للمجلس الوطني للمرأة في مصر «لقد أضحي جليا اليوم وأكثر من أي وقت مضى أنه من الضروري مزيد تشريك المرأة في اتخاذ القرار» .

يرى وزراء البلدان المتوسطية المجتمعون مؤخرا بمراكش أن من شأن المشاريع الجديدة الرامية إلى دعم الأدوار القيادية للمرأة تعزيز الديمقراطية .

بقلم : سهام علي ، «المغربية» - الرباط
18 - 11 - 2009

يرى الوزراء وأعضاء وفود المجتمع المدني القادمون من 43 بلدا والذين اجتمعوا يوم الأربعاء 11 نوفمبر 2009 بمراكش أن بلدان المنطقة المتوسطية مطالبة بتمويل ومزيد تنسيق المشاريع الرامية إلى دفع دور المرأة في المجتمع. فقد عكف أعضاء الوفود المشاركون في الندوة الوزارية الأورومتوسطية الثانية حول المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والذين أتوا جميعا من البلدان الأعضاء في «الإتحاد من أجل المتوسط» على تدارس الوسائل الكفيلة بتحسين أوضاع النساء في مجالي القيادة والشغل. فضلا عن النداءات الداعية إلى تعزيز التمويلات وتحقيق تنسيق أفضل بين المشاريع النسائية، ثمن البيان الرسمي الذي صدر في أعقاب هذا اللقاء الذي تواصل يومين مظاهر التقدم المسجلة من قبل النساء في المنطقة المتوسطية مسجلين مع ذلك أن هذا التقدم تم تحقيقه بأسواق مختلفة بما في ذلك في بلدان الضفة الشمالية للمتوسط.

وتوافق المشاركون على أن ضمان تقدم أكثر تناسقا وتناغما يقتضي تنفيذ مشاريع على غرار «مؤسسة النساء من أجل المتوسط» التي سيتم فتح مكتب لها بمراكش.



EUROMED
GENDER
EQUALITY

برنامج «تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية»
www.euromedgenderequality.org
info@euromedgenderequality.org

المكتب المتوسطي
ص.ب : 105 حي الخضراء.
1003، تونس
الهاتف : + 216 71 77 35 11

المكتب الأوروبي
Avenue de Tyras 75
B-1120 Bruxelles, Belgique
الهاتف : + 32 2 266 49 67

نشرية ربع سنوية تصدر عن البرنامج الإقليمي «تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية»، بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

رئيسة التحرير :
جوديت نيسه
judith.neisse@euromedgenderequality.org

مراسلون :
اعتدال المجبري (اسطنبول)
محمد بدران (مراكش)

فريق التحرير :
افلين غيزي، اعتدال المجبري
atidel.mejbri@euromedgenderequality.org

أنجز هذا الإصدار بدعم من الاتحاد الأوروبي. ويعد محتواه مسؤولية مكتب ترنستاك ولا يعكس بأي حال من الأحوال آراء الاتحاد الأوروبي

منبر المنظمات غير الحكومية الأورو-متوسطي



عبد المقصود الراشدي: «المجتمع المدني يتطلع إلى تغيير حقيقي»

أخرى. وقد تم تسجيل ذلك خلال الاجتماع التأسيسي يوم 13 جويلية في باريس بمناسبة لقاء رؤساء الدول والحكومات. وعلى أية حال، فإن هذا المجتمع المدني لم يلمس حقيقة من وجهة النظر السياسية والمالية حدا أدنى من الاستجابة لتطلعاته. ولأجل هذا السبب نحن هنا بصدد إعادة النظر في مقاربتنا لدور المجتمع المدني في مسار الشراكة الأورومتوسطية...»

والوطنية والقارية (...)
إن مكونات المجتمع المدني والحركات النسائية مطالبة بأن تدرك التحولات المسجلة في حوض المتوسط. وأعني هنا بشكل رئيسي اختلاف المقاربة القائم بين مسار برشلونة الذي شرع فيه سنة 1995 والذي يعتبر أن المجتمع المدني شريك أساسي في الشراكة الأورومتوسطية من ناحية، وبين الاتحاد من أجل المتوسط الذي يتطلع إلى إسهامات المجتمع المدني من ناحية

«قد تكون الحكومات أنجزت بعض الخطط الوطنية حتى تكون متناغمة مع انتظارات الاتحاد الأوروبي ولكن عمليا فإن ناشطات الحركات النسائية تعتبرن أن الخطاب الرسمي لا يتوافق مع الواقع المعيش في بلدانهم (...)
إن للحكومات إداراتها وبرامجها الخصوصية، إلا أن المجتمع المدني يتطلع إلى نقلة حقيقية من طور الأمانى إلى طور جديد من البرمجة ومن آليات التنفيذ والتخطيط على الأصعدة الإقليمية

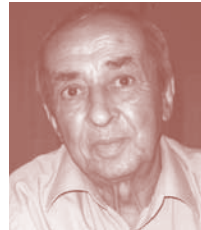
الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

كمال داوود:

«الشبكة الأوروبية المتوسطية تعتبر عامل حماية للمنظمات غير الحكومية»

مختلف البلدان، لاسيما بلدان الجنوب (...).
ينزع المجتمع المدني إلى إهمال مطالبه الحقيقية وإلى أن يتم توظيفه في سياق العلاقات السياسية التي يتعين عليه إقامتها. وقد حان الوقت في رأيي كي نؤكد أننا لسنا تابعا أو رديفا للمنظمات الحكومية، وإنما نمثل منظومة مستقلة عن القوى السياسية يجب أن تكون أكثر قربا من المجتمع (...)
إن الفضاء الأورومتوسطي جد مهم بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية الواقعة ضحية الإقصاء الحكومي الذي يجرمها من حق الاستقلالية ومن الحق في التعبير ومن المطالبة الحقيقية ومن العمل المستقل. والشبكة الأوروبية المتوسطية تمثل، بشكل ما، بالنسبة إلينا نوعا من الحماية الدولية التي نعول عليها كثيرا.»

تطبيقها. وأذكر في هذا الصدد بالخصوص تجربة مسار برشلونة حيث لم يتم تطبيق الاشتراطات المتصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان المدرجة ضمن اتفاقيات الشراكة. كما يسري نفس الأمر على معاهدة باريس المتعلقة بالاتحاد من أجل المتوسط حيث لم تنص هذه المعاهدة البتة على حقوق المرأة. وبعبارة أخرى، ويقطع النظر عن النصوص ذاتها، فإنه من المهم بالنسبة إلى الشبكة الأوروبية المتوسطية على وجه الخصوص أن تضع توجهاتها وتوصياتها بالاستناد إلى الأوضاع الواقعية في



شبكة عائشة
(منتدى النساء العربيات)

جمانة مرعي: «تشابهات بين بلدان الشمال والجنوب»

«لقد كشف التقرير بعض أوجه الشبه بين وضعيات النساء في بلدان الشمال والجنوب وهو ما يمكننا من إرساء تحالفات إستراتيجية تستمد أدواتها من نتائج اسطنبول ... كما يتعين أن يتم النظر إلى المجتمع المدني ضمن هذا المسار باعتباره فاعلا رئيسيا وليس كشريك يقتصر دوره على متابعة تنفيذ إطار العمل»



المبادرة النسائية الأوروبية

ليليان هالس:

«استراتيجيات مشتركة لمجابهة التمييز»

«يتعين علينا أن نستثمر نتائج اجتماع اسطنبول كأداة إضافية لمناقشة العوائق الرئيسية التي تواجه النساء في تطبيق حقوقهن وفي تشجيع التعاون حول أهداف مشتركة من أجل أن نبرهن على ضرورة أن تتوفر استراتيجيات مشتركة لمجابهة مظاهر التمييز والاضطهاد التي تقع النساء ضحيتها في كل مكان ...»



الأوروبية»، ذلك ما أكدته آمال عبد الهادي الخيرة المصرية التي أسهمت هي الأخرى في إعداد التقرير.

وفي الأخير تم الخروج بإجماع حول مضاعفة الجهود ومواصلة مسار إسطنبول وذلك من خلال اعتماد مقاربة تشاركية بين مختلف الفاعلين العاملين من أجل المساواة في المنطقة. كما ارتفعت عديد الأصوات منادية بالتوقي من تراجع حقوق المرأة المرتبطة لا فقط بالأزمة الاقتصادية، وإنما أيضا بصعود التيارات المحافظة والأصولية الدينية. ويرى المشاركون أن النضال يتعين أن يتكثف بهدف «التحول من إطار عمل إلى تفاعل حقيقي بين المؤسسات الحكومية المكلفة بقضايا المرأة وفاعلي المجتمع المدني» مثلما

دعت إلى ذلك «بريغيتا اساسكوغ» ممثلة وحدة النوع الاجتماعي بالوزارة السويدية للإدماج والمساواة. فقد أكدت «أنه يتعين على كل واحد من الفاعلين أن يوضح ويدقق دوره وأن يضاعف ما يبذله من جهود خدمة للهدف المشترك».

كما شكلت الطريقة التي يمكن أن يتمحور حولها برنامج العمل مع الآليات القائمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي إحدى المحاور الهامة للنقاشات. وفي هذا الصدد قالت عبلة أبو عبلة ممثلة اتحاد المرأة الأردنية إنه «في هذا المستوى بالذات تكمن القيمة المضافة لإطار العمل هذا» مضيفة أنه «في هذا المستوى بالذات أيضا يتعين علينا أن نرسي دورا مهما للمجتمع المدني يتمثل في إدماج إطار العمل ضمن الهياكل والأطر الأخرى بدءا من تلك التابعة للإتحاد الأوروبي والإتحاد من أجل المتوسط».

وبذلك، فإن ندوة مراكش تمثل بالنسبة إلى المشاركين فرصة جديدة لتنشيط إطار عمل إسطنبول وليس عذرا ل«وقف الجهود ومراعاة المصالح. إنه دفع لتعاون وثيق بين كل الفاعلين لأن الرهان أكثر أهمية» ذلك ما صرحت به عزة كامل رئيسة المركز المصري لتقنيات الاتصال من أجل التنمية. فبالنسبة إليها تقع المسؤولية بالأساس على الحكومات في إرساء هذا التوازن وفي إيجاد تعاون حقيقي مع المجتمع المدني يرتكز على مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وقد تميزت جلسة اختتام الأشغال بإصدار بيان موجه إلى المشاركين في الاجتماع الوزاري بمراكش وبتوصيات تتعلق بإطار العمل المنبثق عن اسطنبول بهدف أن تجد النوايا طريقها إلى التجسيم.

حوار مع

لينا القورة من الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان:

«هناك مفارقة بين التشريعات الوطنية والواقع»

النصوص القانونية «التمييزية» والتوصل إلى مصادقة مجمل البلدان على الاتفاقيات الدولية التي تكرس المساواة بين الجنسين.

ما هي انعكاسات مظاهر عدم المساواة التي تتضمنها التشريعات الوطنية؟

أعتقد أن وجود مثل هذه التشريعات التي لا تزال سارية في عديد دول الضفة الجنوبية للمتوسط يمثل عائقا كبيرا أمام إرساء سياسة أوروبية متوسطة مشتركة في المجال. فمثل هذه النصوص تقف في نظري على طرف نقيض مع القرارات والتوصيات التي تم اعتمادها منذ سنة 1995.

بعض الحكومات ترفض الدخول في نزاع مع قوى الأصولية الدينية. هل تضر هذه الوضعية بقضية المساواة؟

إنها الحقيقة المرة. وفي الواقع تحرص بعض الحكومات على عدم استفزاز حساسية التيارات الدينية التقليدية. وهو ما يخلق حالة من المزايدة غير محتملة بالنسبة إلى أوضاع المرأة. لقد تم تسجيل بعض مظاهر التقدم لكن ما زال يتعين عمل الكثير على هذا الصعيد.

المرأة في مسار اتخاذ القرار لا تزال جد متواضعة في أغلب البلدان الأوروبية باستثناء السويد. وهدفنا هو بلوغ التساوي والمشاركة الفعلية للنساء في الحياة السياسية.

ماذا عن الأوضاع في البلدان العربية؟

إن المعضلة الشائكة التي تواجهنا مع البلدان العربية تتمثل في الحجم الهام للنصوص التي تكرس التمييز واللامساواة. وعلى هذا الصعيد، يمكننا أن نذكر تحديدا التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية، والقوانين الجزائية وقوانين الشغل والتشريعات حول الجنسية... كما يتوجب على الإشارة إلى أن اعتبارات ذات بعد ديني تعيق عملنا بشكل كبير.

هل أن مسألة تساوي التمثيل السياسي لا تزال بعد في طور الشعار؟

أعتقد أنه هناك مفارقة أو تناقض بين التشريعات الوطنية والواقع. ونحن ننتظرنا عمل طويل النفس في هذا المجال. كما أن الحاجة تدعو لمضاعفة جهودنا بالتضافر مع جهود ممثلي المجتمع المدني بهدف الشروع في عمل عابر للقارات الغاية منه التواصل مع السياسيين المنتخبين قصد إرساء عمل مشترك لإلغاء



تعمل «لينا القورة» مديرة مشروع النوع الاجتماعي التابع للشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان انطلاقا من عمان. ومن بين الأهداف المعلنة للشبكة، التي تنشط لينا ضمنها، الدفاع عن حقوق المرأة وحمايتها وتعزيز المساواة بين الجنسين وذلك في نطاق الشراكة الأوروبية متوسطة. وهي ستحدثنا عن أنشطة وجهود شبكتها.

هل يمكنك أن تقدمي لنا صورة إجمالية حول أوضاع المساواة بين الجنسين في المنطقة الأوروبية متوسطة؟

لقد حاولنا من خلال تقريرنا الموازي أن نرسم بعض المحاور الإستراتيجية التي ستمكن من قياس وتقييم وضعية المساواة بين الجنسين بصورة علمية وعملية في نفس الوقت. فمشاركة

تقرير مواز حول مسار تجسيم نتائج إسطنبول



تستند التوصيات المدرجة ضمن التقرير الموازي الذي أعدته المنظمات غير الحكومية في أقط الاجتماع الوزاري بمراكش إلى عدة حقائق مستندة إلى تقييم الواقع. فالتقرير

الموازي يشخص الصعوبات التي تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة وبالخصوص بسبب قوة البنية الأبوية. فالمفاهيم الذكورية التي تثنى قيمة القبيلة والعائلة تحتل مكانة أكبر قياساً بمفهوم المواطنة. كما تلعب هيمنة السلطات المحافظة، الدينية منها والاجتماعية والسياسية، دوراً في هذا المجال. فالوضع السياسي والأمني غير الملائم لتكريس وتعزيز حقوق المرأة تؤثر بدورها في هذا المسار.

وتدعو التوصيات الرئيسية للتقرير إلى احترام الالتزامات إزاء اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

والوطني مع تدابير واضحة على الأمد القصير والمتوسط والطويل. وتقتصر المنظمات غير الحكومية تكوين لجنة متابعة تسهر على مراقبة سير إنجاز هذه العمليات وتكون مكلفة بتقييم سير تنفيذها بالتعاون مع تنظيمات المجتمع المدني. ويتعين أيضاً المصادقة على آلية تكفل التناسق والتناغم بين إطار عمل إسطنبول والشراكة الأوروبية والمتوسطية والسياسة الأوروبية للجوار وذلك بهدف تأمين تعميم المساواة بين الجنسين. فوضع حقوق المرأة من بين أولويات الشراكة الأوروبية والمتوسطية والإتحاد من أجل المتوسط وإدراجها آلياً ضمن جدول الأعمال يمثل هدفاً جوهرياً .

ويوصي التقرير الموازي بالعمل على زيادة وتحسين عمل النساء وتعزيز اندماجهن الاجتماعي وبالحد من الفوارق بين النساء في المناطق الريفية وفي المناطق الحضرية، إضافة إلى تحقيق معرفة أفضل بمساهمة النساء في الاقتصاد بجملة مكوناته.

ودعت المنظمات غير الحكومية الشركاء الأوروبيين إلى إقرار سلسلة من التدابير والإجراءات التي تكفل تعزيز المساواة بين الجنسين في كل الميادين وعلى كل المستويات المتصلة بمجمل الفئات.

وبالفعل، فإن عديد التوصيات قد تم إدراجها ضمن نتائج اجتماع مراكش بما يبرز أهمية دور المنظمات غير الحكومية في مسار تجسيم المساواة بين الرجال والنساء.

من قبل كل البلدان وذلك عبر إزالة التحفظات المسجلة من قبل بعض الأعضاء وضمان التناسق بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية. ويظل تجسيم هذا الهدف رهين الاعتراف بالمساواة بين الجنسين في نطاق دساتير البلدان التي لا تعترف بها وبإلغاء كل القوانين التي تكرر التمييز بين المرأة والرجل.

كما تمت التوصية بمكافحة العنف المسلط على النساء، سيما النساء المهاجرات وبالاعتراف بأن العنف المسلط على النساء هو خرق لحقوقهن الأساسية لا يمكن لأية تقاليد أو ثقافة أن تبرره.

ويوصي التقرير بالنهوض بإطار عمل إسطنبول كأداة كفيلة بدعم المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق النساء. ومن شأن بعث آلية ناجعة وذات مصداقية معززة بتدابير ومؤشرات على المستويين الإقليمي والوطني بغاية وضع تقييم دائم لأوضاع النساء أن يقدم إسهاماً ثميناً في المجال.

كما يتعين أخيراً الاعتراف بتنظيمات المجتمع المدني كشركاء فاعلين على أساس الاحترام التام لاستقلاليتها وحريتها. فالإجراءات العملية تمر حتماً عبر إنجاز أعمال على المستويين الإقليمي

الاجتماع التحضيري

أقط مراكش

نظمت كل من الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان ومنبر المنظمات غير الحكومية الأوروبي-متوسطي قبل اجتماع مراكش سلسلة من اللقاءات التحضيرية. وقد توجت هذه اللقاءات بعقد ندوة تحت عنوان «المساواة بين الجنسين في المنطقة الأوروبية المتوسطية : من خطة العمل إلى العمل» في إسطنبول يومي 24 و25 أكتوبر 2009 . وقد شارك أكثر من 120 من أعضاء منظمات المجتمع المدني والدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة من عديد البلدان المتوسطية والأوروبية في هذه الندوة بهدف إعداد توصيات ترفع إلى الاجتماع الوزاري. كما حضر هذه الندوة ممثلون عن المفوضية الأوروبية والحكومات الفرنسية والمغربية والسويدية.

وقد ناقش المشاركون توصيات التقرير



المجتمع المدني الأوروبي المتوسطي : شريك لا يمكن تجاهله لتعزيز المساواة

وعلى الضفة الأخرى من المتوسط، لا تبدو الوضعية مغايرة: «فلا أحد يعرف اجتماع إسطنبول على كل المستويات الحكومية وغير الحكومية وحتى صلب مكاتب المفوضية

فيرونك أرنو، المفوضية الأوروبية: ”تتعلق المرحلة الأولى بإرساء أرضية قانونية“

الإعمار في مناطق مختلفة من العالم. ويستفيد اليوم الجنود والعاملون في الحقل الإنساني والأشخاص الذين يتدخلون في حالات النزاعات، بصورة آلية بتدريب في مجال النوع الاجتماعي لتقوية قدراتهم على الأخذ بعين الاعتبار وضعيات النساء الضحايا. هناك في المقام الأول حالات النساء المعتصبات وأيضاً هناك وضعيات ما بعد النزاعات حيث نشجع على مشاركة أكثر للنساء في المصالحة والوساطة.

ويقطع النظر عن وضعيات الأزمات، فإننا ندرج جانب النوع الاجتماعي ضمن كل برامجنا في نطاق دعمنا الخارجي للبلدان الشريكة. كما نقوم بعمليات خصوصية مثلاً في مجال مساندة منظمات المجتمع المدني التي تناضل ضد كل أشكال العنف ضد المرأة وتقدم المساندة للضحايا. كما أننا ندرج بعد النوع الاجتماعي في كل بعثات ملاحظي الانتخابات التي نرسلها. ومنتظر أن يطلق الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، بان كي مون خلال السنة القادمة مبادرة لعقد مؤتمر وزاري لمراجعة القرار رقم 1325 الصادر عن مجلس الأمن الأممي حول المرأة والسلم والأمن.

ألا يبدو لك أن الجهود مركزة أكثر إلى حد الآن على تحسين الحقوق المدنية على حساب جوانب أخرى؟

أعتقد أنه من المهم جداً أن يتم تكريس مجمل الحقوق. وقد تم عديد المرات توجيه اللوم للإتحاد الأوروبي لتركيزه فقط على الحقوق المدنية والسياسية ولأنه لم يبذل الجهد الكافي من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. نحن إذن نعمل من أجل تحسين جهودنا في المجال، سيما في ظل الدعم الاقتصادي المتوفر لدينا. لكن يتوجب أيضاً القول بأننا نظل رهيني الإرادة السياسية للسلطات. وبالفعل فإن البرامج الكبرى وثيقة الارتباط بالمؤسسات الحكومية على الرغم من أنه لدينا صلب الإتحاد الأوروبي برامج يتم تنفيذها مباشرة بالتعاون مع تنظيمات المجتمع المدني.

هل أن مقارنة النوع الاجتماعي مدمجة ضمن الأعمال التي ينفذها الإتحاد الأوروبي؟

نقوم على المستوى الأوروبي بعمليات مدنية وعسكرية من أجل إحلال السلام وإعادة



مثلت فيرونك أرنو المفوضية الأوروبية خلال اجتماع مراكش. وتقدم مديرة العلاقات متعددة الأطراف وحقوق الإنسان صلب الإدارة العامة للعلاقات الخارجية ضمن هذا الحديث تقييماً للأوضاع الراهنة والاحتياجات المستقبلية.

أوضاع المرأة في عديد البلدان المتوسطة تظل دون التطلعات. حسب رأيك كيف يمكن معالجة هذه الأوضاع؟

يتوجب في المقام الأول أن يتم إدراج التشريعات الدولية صلب التشريعات الوطنية. وبالفعل فإن عديد البلدان مازالت تطرح تحفظات على الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وبروتوكولاتها الإضافية. كما إنه من المهم اليوم أن نجرم العنف الجنسي ضد النساء، ففي أوروبا بالذات، لا تتوفر لبعض البلدان تشريعات حازمة في المجال. وتتمثل المرحلة الأولى إذن في إرساء أرضية قانونية ثم تاليا يتعين تجسيد إرادة سياسية واضحة. وأخيراً، أعتقد أنه يتعين أيضاً تغيير العقلية. ففي التقرير الذي قدمته المنظمات غير الحكومية نلمس بعض التوجهات المرتبطة بالأصولية في كل الأديان.

وقامت «إيرينا بوكوفا» التي انتخبت مؤخراً مديرة عامة لليونسكو بضبط أولويات بالنسبة إلى النساء: النفاذ إلى التعليم والارتقاء إلى السلطة. كما أنه يتعين تحقيق تقدم على صعيد الوضعية الاقتصادية للنساء.



اهتمام جلي للمفوضية الأوروبية بالمجتمع المدني: في الصورة: فيرونك أرنو مديرة العلاقات متعددة الأطراف وحقوق الإنسان صلب الإدارة العامة للعلاقات، فريديريك فاران مدير برامج- العمليات المركزية لأوروبا والمتوسط والشرق الأوسط وإيماكولادا روكا كورتس، المديرة العامة للعلاقات الخارجية.

البرنامج الأورومتوسطي لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة

على خطى مراكش

ينظم البرنامج الأورومتوسطي لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة أيام 15 و16 و17 مارس 2010 مائدة مستديرة ببروكسال. ويرمي هذا اللقاء إلى تحقيق هدفين هما تباحث واعتماد تقرير إقليمي حول حالة أوضاع المرأة في المنطقة تم إعداده بالاستناد إلى دراسات أوضاع المرأة أنجزت على المستوى الوطني في البلدان المتوسطية التسعة الشريكة (الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وتونس والجزائر وسوريا ولبنان والمغرب ومصر) وبالتالي تحديد الأولويات من بين مجالات عمل البرنامج بالنسبة إلى السنة اللاحقة.

وبهدف بلوغ هذا الهدف المزدوج بالنجاعة المرجوة، تشهد المائدة المستديرة مشاركة العديد من ممثلي بلدان ضفتي المتوسط. وسيعمل ممثلو وممثلات الوزارات والمؤسسات المكلفة بأوضاع المرأة وبالمساواة بالخصوص، بالتعاون مع فاعلين رئيسيين آخرين لهم خبرة في المنطقة في هذه التظاهرة. كما سيحضر اللقاء خبراء مطيون قاموا بإنجاز دراسات وطنية وكذلك خبراء إقليميون ودوليون من منظمات ذات خبرات وكفاءات في مجالات مشابهة.

وسيعمل البرنامج الأورومتوسطي لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة من خلال المحاضرات التي ستقدم حول النتائج والتوصيات الوزارية المنبثقة عن اجتماعي اسطنبول (2006) ومراكش (2009) حول «تعزيز دور المرأة في المجتمع» في المنطقة الأورومتوسطية ومساري تنفيذ ومتابعة نتائج التقارير الوطنية حول تحليل الأوضاع، على إعداد تقرير توافي حول مسألة المساواة حسب النوع الاجتماعي في المنطقة المتوسطية. كما سيتم إطلاع المشاركين على الممارسات الجيدة والدروس والنقائص بهدف تبادل الرؤى ودعم الممارسة الإقليمية.

القرار في المجال السياسي وعلى القضاء على العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي وعلى دعم المؤسسات التي تعمل من أجل المساواة والنهوض بالتعليم والتوعية وحماية حقوق النساء المهاجرات واللاجئات.

وفي ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، تم إيلاء أولوية جلية لتعزيز القدرات الاقتصادية للنساء وبصورة أخص دعم المساواة في العمل والحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر وتعزيز تساوي الحظوظ ودعم المبادرات النسائية وكل المجالات المساندة (التدريب والقروض...) والتحكم من قبل النساء في إدارة مواردهن الذاتية.

وفي ما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والثقافية، أكد الوزراء على مكافحة الصور النمطية والأفكار المسبقة وتأمين النفاذ العادل للتعليم والتدريب المهني والاعتراف بالاحتياجات الصحية الخصوصية للنساء وضمان النفاذ العادل للخدمات الصحية والنهوض بالحوار والتبادل الثقافي. كما تم إيلاء أهمية خاصة للنساء المهاجرات اللاتي يتعين العمل على النهوض بخطط خصوصية لفائدتهن من أجل دعم اندماجهن: إبراز دورهن الإيجابي في المجتمعات المستقبلية لهن وإقرار اتخاذ إجراءات مستقبلية بهدف حمايتهن من التمييز. كما أولى الوزراء اهتمامهم لوضعية النساء اللاجئات أو اللاتي تعشن في مناطق ريفية.

وبهدف إعطاء دفع جديد لمسار إسطنبول، تم الاتفاق على تعزيز البرامج الاتصالية المتعلقة به وعلى إرساء مشاريع ملموسة لفائدة المواطنين. واقترح الوزراء إدماج النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء باعتباره أولوية في الاتحاد من أجل المتوسط. وتبرهن عديد المشاريع الملحقة بإعلان مراكش على إرادة حقيقية في التجسيم.

وستعقد الندوة الوزارية المقبلة سنة 2012 وسيتم تمديد آجال تنفيذ الأولويات المضبوطة إلى حد ذلك التاريخ.

اطلع على نتائج اجتماع مراكش باللغتين الفرنسية والإنجليزية على العنوان :

http://www.euromedgenderequality.org/evnement_detail.php?evnement=7/

الرجال والنساء بمثابة عامل حاسم في تكريس الديمقراطية والسلم والاستقرار والرفاه المتقاسم. وقد أتاح اجتماع مراكش تقييم التقدم المحرز قياساً إلى تقرير إطار العمل المشترك للفترة 2006 - 2011. وسجل الوزراء التقدم المحقق مع تأكدهم على أن الطريق لا تزال طويلة لبلوغ المنشود.

وعليه، فقد التزموا بتكثيف جهودهم بهدف جعل إطار العمل أداة موجهة لتحقيق إنجازات ملموسة. ومن بين التحديات التي يتوجب رفعها، ذلك المتعلق بمظاهر اللامساواة التي لا تزال قائمة بين الرجال والنساء على صعيد سوق العمل بما يعوق ارتقاء النساء إلى الاستقلالية الاقتصادية ويفاقم خطر الاهتراء الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي.

كما انتقد الوزراء نقص تمثيل المرأة في مسارات اتخاذ القرار في الميادين السياسية والعمومية والاقتصادية وصعوبة التوفيق بين العمل والحياة الأسرية. وانتقدوا أيضاً تواصل العنف ضد المرأة بكل مظاهره: العنف داخل الأسرة وفي مواقع العمل وفي وضعيات النزاعات المسلحة أو في وضعيات الاحتلال. كما تمت الإشارة إلى الأثر السلبي للأزمة المالية والاقتصادية الحالية على حياة المرأة وعلى مسار المساواة.

إلى ذلك تم التأكيد على أهمية الشراكة مع المجتمع المدني، من ذلك مع منبر المنظمات غير الحكومية الأورو-متوسطية، باعتبارها مكسباً لا مجال للتراجع فيه لمسار إسطنبول. كما تم تشجيع الحوار مع كل المؤسسات العمومية أو الخاصة المعنية بالمساواة بين الرجال والنساء، بما في ذلك المجلس البرلماني الأورومتوسطي.

كما ضبط الوزراء أولويات للسنوات المقبلة من بينها المصادقة الكاملة والفعلية على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق الإنسانية للمرأة، وبصورة أخص اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وأهداف الألفية من أجل التنمية وترجمتها في التشريعات الوطنية وفي نطاق الإصلاحات السياسية.

وتم التأكيد على جملة من مجالات العمل منها مجال الحقوق المدنية والسياسية، حيث شدد الإعلان بالخصوص على مراجعة القوانين التمييزية وعلى مشاركة المرأة في مسار اتخاذ

إجماع قوي وإجراءات



نزهة الصقلي الوزيرة المغربية للتنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن: «آلية المتابعة التي صادقتنا عليها تعد ضماناً إضافية لمصادقية مسار إسطنبول».

أجرت وفود البلدان المشاركة في اجتماع مراكش على مدى يومين مناقشات ماراطونية بهدف التوصل إلى إجماع حول الإعلان الختامي. وقد لخصت نزهة الصقلي الوزيرة المغربية للتنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن خلال ندوة صحفية أبرز المكاسب المدرجة ضمن إعلان مراكش، ومن أهمها في المقام الأول تجديد التزام الشركاء الأوروبيين بدعم دور المرأة في المجتمع سيما في نطاق مسار إسطنبول. كما تم إقرار تواصل مسار إسطنبول الذي ينتهي برنامج العمل المحلي الذي أقر في نطاقه في أفريل سنة 2011. كما أبرزت تأكيد الأطراف على التشريك الفعلي للمجتمع المدني وبالخصوص منبر المنظمات غير الحكومية الأوروبية-متوسطية في نطاق مسار إسطنبول، مؤكدة أن آلية المتابعة المصادق عليها تعد ضماناً إضافية لمصادقية مسار إسطنبول.

وستستقطب اهتمام قارئى نشرية «ديناميكية النوع الاجتماعي» عناصر أخرى تبرز الروح العملية والبناءة التي طبعت الاجتماع.

وبالفعل، فقد جدد الاجتماع الوزاري الثاني حول تعزيز دور المرأة في المجتمع التأكيد على الأهمية الجوهرية للمساواة - واقعا وقانونا - في كل فضاءات الحياة.

ويبرز ذلك بالخصوص من خلال هدف الاجتماع المتمثل في تحقيق المساواة السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومكافحة كل أشكال التمييز على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة. ويعتبر الوزراء الأوروبيون أن المساواة بين

فمن خلال الاستناد إلى التشريعات الداعمة للمساواة والمسندة بإجراءات محفزة فعليا على تطبيقها مع معاقبة من يخل بها، يمكن للنساء الارتقاء إلى الاستقلالية الاقتصادية وكذلك إلى المساواة في العمل وحرية المبادرة.

ومن خلال تشجيع تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين شركائه، وعبر مضاعفة جهود كافة الفاعلين المشاركين في عملية التغيير ومن خلال التوظيف الكامل للمعطيات الضرورية للتقدم، يعمل البرنامج الأوروبي على تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة من أجل التطبيق الكامل للاتفاقيات الدولية وعلى تجسيم إرادة الوزراء مثلما تم التعبير عنها في إسطنبول سنة 2006 ثم في مراكش سنة 2009. وتمكن أولويات العمل الواضحة، كما أعلن عن ذلك الاجتماع الوزاري الثاني حول «تعزيز دور المرأة في المجتمع» برنامجنا من ضمان، انطلاقا من اللحظة الحالية، توجيه أكثر دقة لمبادراته.

جوديت نيسه
مديرة البرنامج

الإجماع الوزاري بمراكش

ديناميكية جديدة من أجل المساواة

بعد ثلاث سنوات من أول اجتماع لها احتضنته إسطنبول، اجتمعت دول المنطقة الأورومتوسطية مجددا في مراكش بهدف العمل على تعزيز دور النساء في هذه البلدان. وقد أتى الاجتماع متزامنا مع ظرفية جديدة تميزت بإطلاق الإتحاد من أجل المتوسط الذي يضم 43 بلدا شريكا. وقدم المشاركون إلى الاجتماع بهدف إضفاء ديناميكية جديدة على مسار إسطنبول ووضع تقييم أو حصيلة مرحلية.

وبالفعل، فإن المصادقة على إطار عمل إسطنبول الذي يعد ثمرة نتائج وتوصيات الاجتماع الوزاري الأول قد أرسى لبنات من أجل تحسين وضعية النساء في منطقة حوض المتوسط. لكن يبدو أن نسق التقدم جد بطيء، فرغم الجهود المبذولة لم يبلغ مسار تجسيم الحقوق المعلنة المستوى المنشود. ويتجلى هذا التقييم بالخصوص من خلال تقرير موازن أنجزته المنظمات غير الحكومية. وسنعود لهذا الموضوع لاحقا ضمن عدتنا الحالي.

وترى نيامكو صابوني الوزيرة السويدية للإدماج والمساواة بين الجنسين وعضوة الرئاسة المشتركة لندوة مراكش أن النقص المسجل على مستوى آليات المتابعة هو الذي يقف بشكل كبير وراء هذه الوضعية. وأضافت الوزيرة «لقد اكتسبنا تجربة وأضح لنا معرفة بإخفاقاتنا ونجاحاتنا منذ سنة 2006. وقد حاولنا معالجة الأمر بهدف إعطاء دفع للجهود الرامية إلى تحسين أوضاع المرأة». وأوضحت أنه من الإجراءات التي أقرها المشاركون إرساء منظومة متابعة: «سيتم تكليف فريق خبراء بإنجاز حصيلة سنوية لتبين مظاهر التقدم المحققة وتأثيراتها في كل واحد من البلدان الشريكة». وأعربت السيدة نيامكو صابوني عن الأمل في أن تسهم مثل هذه التدابير في تحقيق مزيد التقدم قياسا لما هو مسجل اليوم، مشيرة إلى أنه هنالك تحسينات محققة بصورة أكيدة على المستوى الميداني ولكن ليس بالنسق والسرعة المطلوبين.

وبهدف الدفع بالمسار، شجع الوزراء الشركاء على تقديم مشاريع ملموسة، تم إلحاقها بنتائج وتوصيات اجتماع مراكش وعددها ثلاثة. يتعلق الأول ببعث مؤسسة النساء من أجل المتوسط والثاني باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال خدمة لمكافحة فقر النساء، في حين يتبلور الثالث حول إنشاء مركز للمشاركة السياسية للنساء.

الوزيرة نيامكو صابوني، عضوة الرئاسة المشتركة لاجتماع مراكش: «سيتم تكليف فريق خبراء بإنجاز حصيلة سنوية لتبين مظاهر التقدم المحققة وتأثيراتها في كل واحد من البلدان الشريكة»



ديناميكية النوع الاجتماعي

نشرية ربع سنوية تصدر باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية عن البرنامج الإقليمي لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية



EUROMED
GENDER
EQUALITY

www.euromedgenderquality.org

الافتتاحية

في هذا العدد

3-2 التزام متجدد... نجاعة معززة

عقد الوزراء الأورومتوسطيون المكلفون بالمساواة بين الرجل والمرأة يومي 11 و 12 نوفمبر 2009 بمراكش اجتماعهم الثاني حول «تعزيز دور المرأة في المجتمع». وقد سجلت نشرية ديناميكية النوع الاجتماعي حضورها في هذا الاجتماع مثلما كان الأمر في إسطنبول يومي 24 و 25 أكتوبر لمواكبة الاجتماع التحضيري الذي عقدته المنظمات غير الحكومية.



وخصص هذا العدد الرابع من نشريتكم التي تصدر كل ثلاثة أشهر كليا لهذين الحدثين. ويهم هذان الحدثان بالدرجة الأولى الشركاء التسعة الذين يساهمون في البرنامج الإقليمي الأورومتوسطي لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وهم: الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وتونس والجزائر وسوريا ولبنان والمغرب ومصر. وبالفعل فقد عزز الوزراء بمناسبة اجتماع مراكش الوزاري مسار إسطنبول الرامي إلى دعم المساواة بين الرجل والمرأة والذي انطلق قبل ثلاث سنوات، إذ تم دعم هذا المسار بإطار عمل أكثر نجاعة: تحديد أكثر دقة للأولويات وتعزيز آلية المتابعة من أجل بلوغ التحسينات المنشودة.

وبفضل استمارة تولت إعدادها المفوضية الأوروبية والتي أجابت عنها الحكومات قبل ندوة مراكش، أمكن تقييم مسار إسطنبول بهدف تحسينه. وبلاستناد إلى إجابات الحكومات، شارك خبراء برنامجنا في إعداد الحصيلة التنفيذية لنتائج اجتماع إسطنبول وتوصياته التي تغطي الفترة من ديسمبر 2006 إلى ماي 2007.

وقد تم في مراكش التأكيد بالخصوص في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة على الحقوق الاقتصادية للنساء. وبصورة قد تبدو متناقضة، فإن هذه الأولوية الواضحة التي شدد عليها الوزراء الأورومتوسطيون تزيد من أهمية الأعمال التي يقوم بها البرنامج الأورومتوسطي لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة. فقد تم إرساء هذا البرنامج ووضعها باعتباره إجراء مرافقا ومساندا للفاعلين الحكوميين وشبه الحكوميين في نطاق تكريس نتائج وتوصيات اجتماع إسطنبول لسنة 2006. ويتركز عمل هذا البرنامج بالخصوص على الحقوق المدنية والسياسية ومكافحة العنف على أساس النوع الاجتماعي، غير أن المساواة في الحقوق تعد شرطا مسبقا ضروريا للمساواة الفعلية، ومن مكوناتها الاستقلالية الاقتصادية للنساء.

جوديت نيسه
مديرة البرنامج

البقية ص 2

من التخطيط إلى الإنجاز

إعلان مراكش

الاجتماع الوزاري بمراكش

على خطى مراكش

الكلمة لـ...

فيرونيك أرنو،

المفوضية الأوروبية

5 أنشطة المنظمات غير الحكومية

تقرير مواز حول مسار تجسيم

نتائج اسطنبول

أفق مراكش

7 قالوا

8 صوت الصحافة

الوزراء المتوسطيون يدعمون

حقوق المرأة

الكلمة لـ...

فيرونيك أرنو، من المفوضية الأوروبية: "المرحلة الأولى تتعلق بإرساء أرضية قانونية"

مثلت فيرونيك أرنو المفوضية الأوروبية خلال اجتماع مراكش. وتقدم مديرة العلاقات متعددة الأطراف وحقوق الإنسان صلب الإدارة العامة للعلاقات الخارجية ضمن هذا الحديث تقييما للأوضاع الراهنة والاحتياجات المستقبلية.

الحوار ص 4